المحاضرة الثانية: أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

تسعى دراسة الاقتصاد الدولي إلى تفسير وتحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، وتشمل عدة ظواهر مثل: التبادل التجاري الدولي في جميع المجالات لا سيما مجال الخدمات والسلع وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات في مختلف القطاعات وتحويل رؤوس الأموال. وتهتم دراسة الاقتصاد الدولي بكل ذلك وتفاعله مع مختلف الفواعل الاقتصادية المتمثلة في الهياكل الدولية الاقتصادية والحكومات والشركات والأفراد.

تحظى العلاقات الاقتصادية الدولية بأهمية كبرى في الاقتصاد العالمي، إذ تحوز التجارة الدولية باهتمام الدول المتقدمة لارتفاع نسبة مبادلاتها التجارية في الصادرات، أما بالنسبة للدولة النامية والمتخلفة لتلبية احتياجاتها التي تقوم باستيرادها عبر التجارة الخارجية مع الدول المتقدمة. فهي تقوم بتنشيط وتوسعة التجارة الخارجية في الدول المتقدمة عبر تنشيط حركة التصدير والاستيراد، وتؤدي إلى حصول بقية الدول على احتياجاتها من الدول المصنعة والمنتجة.[i]

إن الحديث عن أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية يفرض علينا رصد اختلاف العلاقات الاقتصادية الدولية عن نظيرتها العلاقات الاقتصادية الداخلية، ويفرض التطرق إلى منافع ومكاسب التجارة الخارجية وعن سلبياتها، وفي هذا الصدد يمكن الاستشهاد بالرأي التالي: "تزداد أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية على النطاقين المحلي والعالمي، ويوماً بعد الآخر، نظراً للآثار المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار هذه العلاقات، وبالذات في ظل التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي، حيث برزت العديد من الظواهر في المحيط الدولي، والتي أدت إلى ربط اقتصاديات الدول بعضها بالبعض الآخر، وبشكل يفوق ما كان عليه خلال الفترات السابقة، وبالذات في ظل الاتجاه نحو العولمة على نطاق العالم". ويمكن القول أيضاً بأن الاقتصاد الدولي يعالج كذلك " العلاقات بين الأقطار والتشابك المنتج للرفاهية الاقتصادية لمعظم أقطار العالم، كما أنه في ازدياد. وتختلف العلاقات الاقتصادية بين الأقطار عن العلاقات الاقتصادية بين الأجزاء المختلفة للقطر الواحد. وهذا يولد مشاكل مختلفة تستلزم أدوات تحليل مختلفة إلى حد ما، مما يبرر الاقتصاد الدولي كفرع متميز ومنفصل عن الاقتصاد التطبيقي". ونتيجة توسع عمليات الإنتاج، بدأ التبادل والتعامل يحقق فائض في الإنتاج يزيد

عن احتياجات الفرد، ومما استوجب عملية تبادل ذلك الفائض مع الفوائض التي ينتجها الآخرون، وهو الأمر الذي دفع إلى نشأة مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والمجتمع. لتطور هذه العملية وتصل إلى الدول والوحدات السياسية وهذا لعدة عوامل منها:

1- استخدام النقود كأداة في المبادلات والمعاملات.

2- التطور الواسع في وسائل وطرق النقل والاتصال وكلفته.

3- تطور طرق ووسائل الإعلان واستخدام العلامات التجارية وأساليب الدعاية والترويج الحديثة.

4- توسيع الإنتاج من أجل تغطية كل متطلبات السوق، ما أدى لاتساع حجم المبادلات والمعاملات محلياً ودولياً.

5- توسيع ونمو المبادلات الدولية عبد الحجم الكبير للمشروعات والتطور التقني الهائل والمستمر.

6- اكتشاف مناطق استخراج الذهب والفضة أدى إلى توسيع المبادلات الدولية عبر تصدير البضائع والخدمات إلى تلك المناطق.

7- الثورة الصناعية في الغرب ساهمت في البحث عن أسواق تصريف جديدة، وأسواق منتجة للمواد، وهو ما زاد في حجم ونوعية المبادلات التجارية.[ii]

إن كان هناك مرادف أقرب لفهم العلاقات الاقتصادية الدولية فقد يكون هو العلاقات الاقتصادية المتخصصة، إذ أن أغلب الدول المتقدمة أدركت ذلك منذ مدة طويلة، فنجد اليوم دول متطورة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لكنها لا تقوم بتصنيع كل ما تحتاجه، إذ تلجئ لاستيراد العديد من المنتجات من الخارج وخاصة من الصين. كما نجد دول أوروبية تقوم بصنع منتجات بشكل جماعي لعدم قدرة أي دولة لمفردها بصناعتها، وأحسن مثال على ذلك طائرات إيرباص Airbus، ونفس الشيء بالنسبة للدول الآسيوية المتقدمة.

---

[i] علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية. ط1، النجف: دار الضياء للطباعة، 2014، ص29

[ii] طارق حمو، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية. المركز الكردي للدراسات، الدانمرك، 2018، ص2